ـــة القادمة

رئيس دائرة التوجيه والارشاد:
سنضغط من أجل تضمين الدستور مادة تحيّد المساجد

< أكد الشيخ يحيى النجار - رئيس دائرة التوجيه والارشاد بالمؤتمر - على ضرورة الاستفادة من مناسبة الذكرى الـ32 لتأسيس المؤتمر الشعبي وجعلها نقطة فاصلة بين ماضٍ يستفاد منه ومستقبل نستعد له.

وقال لـ«الميثاق»: إننا في دائرة التوجيه والارشاد أعددنا خطة متكاملة لعملنا في المرحلة القادمة وهي عند مستوى الرسالة الوطنية والدعوية التي يتبناها المؤتمر الشعبي العام.

وأضاف: نحن مستمرون في إقامة الدورات واللقاءات والنزولات الميدانية الهادفة إلى نشر الخطاب الوسطي والدعوة المعتدلة التي يرتكز عليها المؤتمر الشعبي في كل برامجه وسياساته..

مشيراً الى أن جهود الدائرة في هذا الجانب ستكون مضاعفة خلال المرحلة المقبلة نتيجة للخطاب المأزوم والطائفي والمتطرف الذي بدأ يفتك بالعقول وينخر في جسد الوطن والذي يتبناه الطائفيون والظلاميون والإرهابيون، وهذا ما جعلنا في دائرة التوجيه والارشاد ندق أجراس الخطر ونشحذ الهمم ونحث زملاءنا من مشائخ وعلماء ودعاة ومرشدين على القيام بدورهم ونشر الخطاب المتزن الوسطي ودعوة الناس الى اليقظة والحذر من الدعوات والخطابات المأزومة والطائفية والهدامة.

وأكد الشيخ النجار على أن الدائرة أمام تحدٍ صعب ويجب أن تتجاوزه باقتدار والمتمثل بإنقاذ العامة من الوباء الذي يفتك بعقولهم ويشوش على دينهم وتوضيح الحقيقة لهم، وتنبيههم من خطورة الانجرار أو الانجراف وراء الخطابات المضللة التي تقود الى الاقتتال فيما بينهم.

لافتاً الى أن الدائرة وضعت على عاتقها مهمة تحصين الناس من الدعوات الهدامة والأفكار المتطرفة من خلال نشر الدعاة والمرشدين الوسطيين المعتدلين في كل المناطق المستهدفة وعبر الوسائل الإعلامية والمنابر المتاحة لتوعية الناس وإرشادهم الى الوسطية والاعتدال وتبصيرهم بأمور دينهم ودنياهم، بالإضافة الى هدف آخر للدائرة ستعمل من أجله كل ما بوسعها وهو تحييد المساجد وإبعادها عن الاستغلال الحزبي أو الطائفي والنأي بها عن الخطابات المأزومة وجعلها لله فقط.

واختتم حديثه بالقول: سنعمل في دائرة التوجيه والارشاد ما بوسعنا لتضمين الدستور الجديد مادة تنص على تحييد المساجد وتجريم استغلالها لدعوات طائفية أو مذهبية أو مناطقية.

كما أننا سنعمل - بإذن الله - على تكثيف إنزال المرشدين الوسطيين ميدانياً وعقد ندوات توعوية في أوساط المجتمع وإلقاء محاضرات إرشادية في الأوساط الطلابية والمعسكرات وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمكافحة الأفكار الإرهابية التي ألحقت ببلادنا وشعبنا اضراراً فادحة في الأرواح والممتلكات.

رئيس دائرة الشؤون القانونية:
نعكف على حصر الجرائم الجنائية التي استهدفت المؤتمريين لتقديمها للقضاء

< أشار الأخ ناصر العطار - رئيس دائرة الشئون القانونية بالمؤتمر - الى أن أزمة 2011م خلفت قضايا كارثية على الوطن بشكل عام وعلى المؤتمر الشعبي العام بشكل خاص، الأمر الذي جعل الدائرة القانونية أمام مهام وتحديات صعبة وكبيرة تتطلب وضع خطة مدروسة للتعامل مع ذلك.

وقال العطار: خطتنا شملت المهام المنصوص عليها في اللائحة الداخلية والتي تتمثل بالتوعية بالجوانب القانونية لأعضاء المؤتمر وبلوائح وأنشطة المؤتمر..

بالإضافة الى إجراء بعض الاصلاحات القانونية على لوائح المؤتمر بما يتواكب مع المرحلة وتعديلات النظام الداخلي.. كما أن الدائرة استكملت استعداداتها للتعامل مع الاستحقاقات الديمقراطية القادمة ضمن أنشطة المؤتمر بشكل عام سواءً ما يخص الاستفتاء على الدستور أو السجل الانتخابي الجديد، حيث سيكون للمؤتمر - للتعامل مع هذه المرحلة وعبر الدائرة القانونية وفروعها - مسؤولون قانونيون من المحامين وأساتذة القانون في الجامعات.

وأضاف ناصر العطار: وهذا لا يعني أن الدائرة ستكون بعيدة عن المهام الاجرائية والجنائية، حيث تعد ملفات خاصة بالجرائم الارهابية التي طالت قيادات وقواعد المؤتمر الشعبي العام سواءً في الأرواح أو الممتلكات أو الإقصاء من الوظائف. مشيراً الى أن الدائرة ستعمل بجد مع المحامين بخصوص الجريمة الارهابية التي استهدفت الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر وكبار رجال الدولة في مسجد دار الرئاسة 2011م وكذلك جريمة النفق التي كانت تستهدف حياة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر وأسرته والمرتادين عليه من قيادات المؤتمر.

ولن تألو دائرة الشؤون القانونية جهداً حتى يبت القضاء في كل الجرائم والاعتداءات التي استهدفت وتستهدف المؤتمريين.

وخلص ناصر العطار رئيس دائرة الشؤون القانونية في حديثه الى أن كثيراً من مهام الدائرة تفرضها سياسة المرحلة وتوجهات المؤتمر إزاء كل قضية.

رئيس دائرة المرأة:
تنفيذ مخرجات الحوار الخاصة بالمرأة همٌّنا في الفترة القادمة

< أكدت الأخت فاطمة الخطري - عضو اللجنة العامة - رئيس دائرة المرأة بالمؤتمر أن الذكرى الـ32 لتأسيس المؤتمر الشعبي العام تفرض على المرأة الوقوف بجدية أمام ما حققه لها المؤتمر الشعبي خلال هذه المسيرة التي تزيد عن ثلاثة عقود.

وقالت لـ«الميثاق»: بكل تأكيد سيتضح للمتتبع لما تحقق للمرأة في ظل المؤتمر تاريخ حافل بالمنجزات والحقوق، ففي عهده وصلت الى مناصب صنع القرار فكانت الوزيرة وكانت السفيرة والبرلمانية، والوكيلة والمدير العام والشرطية والعميدة في الكليات و.. و.. و.. الخ.. كما أنه سعى لإقرار كوتا لها بنسبة 20% في المناصب الانتخابية وقد رفعت هذه النسبة في مؤتمر الحوار الى 30%..

بالإضافة الى قضايا كثيرة انتصر فيها المؤتمر لصالح المرأة في أطره التنظيمية حتى أوصلها الى أمين عام مساعد، كما خصص لها قطاعاً خاصاً بها في أمانته العامة وفي كل الفروع..

وعن طموحات دائرة المرأة أكدت فاطمة الخطري أن الطموحات كبيرة ولا تقل أهمية عن تلك التي جسدتها المرأة المؤتمرية في مؤتمر الحوار الوطني الى جانب زميلاتها من المكونات الأخرى واللاتي استطعن أن ينتزعن حقوقاً كثيرة وكبيرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لم تكن تخطر على بال المجتمع اليمني.

وأضافت: سنعمل في دائرة المرأة على المساهمة بفاعلية من أجل تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بحق المرأة في العمل وتكافؤ الفرص وتولي الوظائف العامة ومبدأ التنافس المكفول لجميع المواطنين والمواطنات.

كذلك توسيع دور المرأة في المؤسسات المدنية والأمنية وتفعيل حقها في الاستثمار التجاري وتنمية أدوارها الاقتصادية وغيرها من القضايا التي دعمها مؤتمر الحوار الوطني.

مشيرة الى أن الدائرة وضعت المرأة الريفية في خططها المستقبلية وتلمس وضعها عن كثب من خلال النزول الميداني الى الأرياف وتبني قضايا النساء..

مؤكدة على أن الدائرة لن تألو جهداً حتى يتم تضمين مادة في الدستور الجديد تضمن للمرأة منحها كوتا 30% في المجالس المنتخبة والمناصب القيادية.

ولفتت الاخت فاطمة الخطري الى أن دائرة المرأة تستعد لمواجهة الاستحقاقات الديمقراطية القادمة بمزيد من عقد الدورات التأهيلية للمرأة لتستوعب دورها في عملية القيد والتسجيل والدعاية الانتخابية، وسيكون ذلك بالتنسيق مع الجهات المانحة والجهات المعنية بالمرأة كاتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة.

واستطردت قائلة: كما أن الدائرة لديها برامج للمرأة في المحافظات تتعلق بمحو الأمية وتحفيظ القرآن والمناشط اليدوية كالخياطة والتطريز والاسعافات الأولية، بالإضافة الى عقد ندوات تهتم بقضايا المرأة والتعريف بحقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية وكيف تكون إنسانة منتجة، وإقامة دورات تأهيلية لانخراط المرأة في العمل الحكومي والمجتمعي.

واختتمت فاطمة الخطري حديثها بالقول: دائرة المرأة في المؤتمر متبنية ضرورة سن قانون يمنع زواج الصغيرات.

مبادرة المؤتمر للمصالحة.. إنقاذ لليمن قبل فوات الأوان

محمد شرف الدين

المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه في الرابع والعشرين من أغسطس 1982م جنب بحكمة قيادته ونظرتها الثاقبة ممثلة بالزعيم علي عبدالله صالح الوطن الكثير من التحديات والأخطار والأزمات، مغلباً دوماً لغة الحوار، مانعاً في مراحل ومنعطفات صعبة الانزلاق إلى كوارث الصراعات والحروب والفوضى وآخرها الأزمة السياسية التي كادت أن تعصف باليمن وتمزق أبناءه إلى جماعات وفرق متصارعة والسقوط في هاوية لا قرار لها عام 2011م، بمسارعته منذ بدايتها إلى تقديم المبادرة تلو الأخرى الداعية للمصالحة واعتماد الوسائل السياسية السلمية لإيجاد الحلول والمعالجات لمشاكل اليمن عبر الحوار الوطني الشامل بين كافة اليمنيين بدون استثناء.. ولكن الأطراف الأخرى انساقت وراء مصالحها الأنانية الضيقة ومشاريعها الصغيرة، منتهزة رياح السموم الهوجاء التي هبت على المنطقة العربية حينها تحت عناوين ومسميات براقة في ظاهرها وكالحة في باطنها لم تجلب لشعوب المنطقة إلا الدماء والدمار والخراب الناتج عن صراعات اتخذت صوراً وأشكالاً مناطقية وحزبية وعشائرية وطائفية ومذهبية وفقاً لسيناريوهات هدفها ضرب الوحدة الوطنية وتفكيك النسيج الإجتماعي في هذه البلدان.

ولولا استشعار المؤتمر الشعبي العام العالي للمسؤولية وحرصه على هذا الوطن وأمنه واستقراره وحاضر ومستقبل أبنائه لكنَّا النموذج الأسوأ بين الدول العربية التي داهمتها أحداث ربيع الواهمين المزيف ليكون الجهد الأكبر للمؤتمر للوصول إلى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة التي حظيت برعاية ودعم الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين.. وقدم المؤتمر الشعبي العام التنازلات من أجل الوطن، كما أن جهوده المشهودة أسهمت في نجاح مؤتمر الحوار الوطني الذي يحاول البعض - عبر إرهابه وصراعاته العبثية - الحيلولة دون تنفيذ مخرجاته واستكمال التسوية السياسية لتبلغ تلك القوى بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية مستويات لا تقل خطورة عن أزمة 2011م إن لم تكن أسوأ منها..

مجدداً يسارع المؤتمر الشعبي العام من موقع استيعابه لخطورة مايجري اليوم والذي ينذر بمخاطر لو استمرت تداعيات أحداثها بتناميها الصراعي وبأشكاله السلمية وغير السلمية لأدت إلى انهيار الدولة والمجتمع اليمني وتفككه.. وفي لحظة دقيقة وحساسة يجد المؤتمر الشعبي وأحزاب التحالف الوطني أنفسهم مجدداً أمام مسؤولية تاريخية منطلقها الحرص على وحدة الوطن وأمنه واستقراره.. فيتقدمون بمبادرة إنقاذية انبثقت من قراءة عميقة خلصت في اجتماع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام إلى إقرار وثيقة المصالحة الوطنية الشاملة الهادفة إلى تحقيق اصطفاف وطني وتمثل هذه الوثيقة خارطة طريق ستمكن القوى السياسية والمجتمعية في الساحة الوطنية من مواجهة التحديات ومجابهة الأخطار المحدقة باليمن والانتصار عليها.

وتأتي هذه المبادرة في سياق الاستجابة للدعوة الموجهة من الأخ المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة عيد الفطر المبارك من أجل اصطفاف وطني واسع يلتزم بنصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وبالثوابت الوطنية المتمثلة بالحفاظ على الجمهورية والوحدة والالتزام بالدستور وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.. وواضح في هذه الثوابت أن تضحيات اليمنيين في ثورتي سبتمبر وأكتوبر ومن أجل الوحدة والديمقراطية خط أحمر غير قابل للنقاش وكذا التسوية السياسية المنبثقة من المبادرة الخليجية وأن ما توافق عليه اليمنيون في مؤتمر الحوار الوطني واجب التنفيذ.. أما الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه المبادرة فتتمثل بإنهاء الخلافات والصراعات التي نشأت بفعل أزمة 2011م وما تلاها، عدا الجرائم الإرهابية، بغية تهيئة الظروف والمناخات لمصالحة وطنية شاملة تحقق الاصطفاف الوطني الذي به وحده يمكننا أن نتجاوز كل ما يهدد اليمن وغد أجياله.. وهذا لن يتأتى إلَّا عبر ميثاق شرف للعمل السياسي والإعلامي ملزم لكل القوى السياسية والاجتماعية التي عليها نبذ العنف والحروب وفرض إرادتها بالقوة ويوجب على القوى التي لديها تشكيلات مليشوية أن تبادر لتسليم أسلحتها الثقيلة والمتوسطة للدولة حتى تكون الضامنة لكل الأطراف والمانعة لأية صراعات مستقبلية.. وعلى الصعيد الإعلامي يتكامل المسار التصالحي عبر خطاب إعلامي منسجم مع هذه التوجهات تنتهي معه حملات التعبئة والتحريض على الكراهية والتخوين والتكفير والتمييز المذهبي العرقي والطائفي..

وهنا نصل إلى الشراكة الحقيقية في إدارة شؤون الدولة المؤسسة على مبادئ التوافق المجسد في مخرجات الحوار الوطني الذي يشترط التزامًا صادقًا بالعمل السياسي السلمي ومن أجل الخروج من الوضعية المحتقنة وحالة الانسداد السياسي، هناك استحقاقات ينبغي تنفيذها وهي ملزمة للأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وكذا مؤتمر الحوار الوطني وفي صدارتها إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية..

وهنا نأتي إلى المرتكز الأساسي والمتمثل في بسط سلطة الدولة على كل مساحة اليمن وإعادة ترتيب أوضاع القوات المسلحة.. ولكي تمتلك المصالحة المؤسسة على هذه المبادرة ضمانة وإمكانية نجاحها وتطبيقها يشترط أن يكون التوقيع على مشروع وثيقة المصالحة من كافة الأطراف والقوى السياسية والاجتماعية برعاية الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ودول مجلس التعاون الخليجي.

وختامًا من المهم أن تتوافر الإرادة السياسية المنبثقة من فهم ووعي بأهمية وضرورة المصالحة الوطنية بين كافة اليمنيين وهذا لن يتأتى إلَّا باستيعاب الجميع على اختلاف تياراتهم واتجاهاتهم وألوان طيفهم السياسي أن مصلحتهم جميعًا تتحقق عبر هذا الطريق وأي خيار آخر سيخرق سفينة اليمن ويغرق الجميع في صراعات واحتراب داخلي لا نهاية له..

فعلينا أن نتصالح ونتسامح ونصطف لإنقاذ وطننا قبل فوات الآوان.